



INTERNATIONAL CONFERENCE ON THE QUESTION OF JERUSALEM

“The Question of Jerusalem after 50 years of Occupation and 25 years of the Oslo Accords”

Rabat, 26 - 28 June 2018

CHECK AGAINST DELIVERY

PLENARY I

Political and social status of Palestinians in East Jerusalem today

Palestinian strategy for East Jerusalem

Paper presented by

Mr. Abdallah Siam
Deputy Governor for Jerusalem

بسم الله الرحمن الرحيم

State Of Palestine
Jerusalem Governorate



دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

ورقة مقدمة من:

السيد عبد الله صيام

نائب محافظ القدس الشريف

فلسطين

للمؤتمر الدولي حول قضية القدس

"قضية القدس بعد خمسين عاماً من الإحتلال وخمسة وعشرين عاماً من إتفاقية أوسلو"

المنظم من قبل

الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي

المنعقد في مدينة الرباط/المغرب

خلال الفترة (25-28/حزيران/2018)

حضرات السادة الحضور الكرام،،،
السيدات والسادة،،،

يطيب لي أن أتوجه بدايةً بإسم مدينة القدس وأهلها بأطيب التحيات لمنظمي هذا المؤتمر وللمغرب الشقيق ملكاً وحكومةً وشعباً لاستضافتهم هذا المؤتمر في الذكرى الخمسين لاحتلال القدس، هذا الجهد الذي يؤكد بأن العالم الحر لم ييأس يوماً بأن يعم السلام أرض القدس، مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وأرض قيامة السيد المسيح، ودرّب الآلام والألم الدائم الذي نعانيه كفلسطينيين كل يوم بشراً وشجراً وحجراً.

فالقدس أيها السادة،،، مدينة السلام التي لا زالت تتطلع إلى السلام والأمن رغم سنوات الاحتلال الطويلة والثقيلة، إلا أن صبر أهلها المبني على حقهم التاريخي بمدينتهم لا يزال قوياً وكافياً لأن يشدّ الهمم لاستمرار هذا النضال الذي يأخذ أشكالاً متعددة وتضحيات مكنت القيادة الفلسطينية وعلى رأسها السيد الرئيس أو مازن من المضي وبنجاحٍ تُوجّ ذلك بالدولة الفلسطينية 194 ورفّع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، وهذا بالطبع كان بدعم والتفاف حول القضية الفلسطينية من الأخوة الأصدقاء والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبالأخص أعضاء الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ولكن نرى اليوم أن محور الاستبداد وحاضنته أمريكا/ ترامب جاء مع الذكرى الخمسين لاحتلال القدس ليزيد الأمور تعقيداً ويأخذها إلى الواقع المجهول عبر تبرعه بالقدس عاصمةً للاحتلال وإعلان خطة تسمى "صفقة القرن" تتضمن بكل ما يرشح منها تصفيةً للقضية الفلسطينية، خدمةً للاحتلال.

ان كيان الاحتلال يرى في انحياز ترامب/ أمريكا له ضوئاً أخضراً لسياسته التي تُجسد كل يوم على أرض الواقع بطشاً وظلماً وعدواناً على المواطنين العزل في مدينة القدس في كل المجالات التي سأقوم بسردها من خلال العناوين التالية:

التهويد:

إن السياسات والمخططات المبرمجة التي تنتهجها حكومة إسرائيل تجاه القدس تهدف إلى تهجير المدينة المقدسة من سكانها الأصليين مسلمين ومسيحيين بحيث لا تزيد نسبتهم عن 15% من إجمالي سكان المدينة، ويجري تهويدها في انتهاكٍ صارخٍ وواضحٍ لأحكام القانون الدولي وقواعده وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فمن جهةٍ أقامت إسرائيل جدار الفصل العنصري حول المدينة بطول يزيد عن 184 كم وإرتفاع وصل إلى ما يزيد عن تسعة أمتار ووضعت عليه عدة معابر بمقاييس دولية وأقامت 26 مستوطنة يسكن

فيها ما يزيد عن (270,000) مستوطن، وهي بهذا تحاصر المدينة وتعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية الحاضنة لها وكذلك تصادر الأرض وتزرع المستوطنين الذين تمد لهم المساعدة من أجل القيام بدورٍ أساسي في تهجير السكان من خلال الإعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم وحرق الحقول والإعتداء على المساجد وإغلاق الطرق.

يضاف إلى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تعكف منذ فترة إلى زرع المستوطنات داخل الأحياء العربية في المدينة مثل (سلوان، راس العامود، الشيخ جراح، الطور) من أجل عمل شرخ في البنية الداخلية الاجتماعية داخل هذه التجمعات، وعمل شبكة طرق وقطار خفيف تقطع أوصال المدينة طولاً وعرضاً وتُستغلُّ للتواصل بين المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين شرقاً ومركز المدينة غرباً.

وتستعين حكومة إسرائيل بما يسمى 'بقانون حارس أملاك الغائبين'، الذي سُنَّ عام (1950) والذي يُشرعن، من وجهة نظرهم، الاستيلاء وسرقة ممتلكات من هُجِرَ غنوة عن أرضه خلال الحروب، أو من نزع عنها جراء الظروف القاسية المحيطة، أو من قضى نحبه خارج أرض الوطن. ناهيك عن مصادرة أراضي وممتلكات المقدسيين تحت ذرائع مختلفة.

وتختلق حكومة إسرائيل الذرائع لمصادرة هويات المقدسيين بعد أن تدفعهم مكرهين للرحيل خارج حدود ما يسمى بحدود البلدية لمدينة القدس، أو تسحبها كذلك بذريعة الغياب لفترة طويلة خارج فلسطين (سبع سنوات وأكثر) ولقد تم سحب (14500) بطاقة هوية منذ عام 1967 أي ما يزيد عن (50000) شخص.

وتسعى سلطات الاحتلال في القدس إلى تأزيم احتياجات المقدسيين السكنية عبر فرض الغرامات المالية الباهظة على الأبنية التي تُوصف بأنها مخالفة حسب زعمهم، والتي عددها الآن يزيد عن (18.000) وحدة سكنية أي ثلث الوحدات السكنية في المدينة. فهي تمنح ما معدله 135 رخصة بناء في السنة مع أن الحاجة للنمو الطبيعي تبلغ 1800 رخصة في السنة الواحدة، وتهدم منازلهم بحجة عدم الترخيص حيث هدمت منذ عام 1967 أكثر من 3500 وحدة سكنية، وتفرض مخططات تنظيمية مجحفة بحقهم لتحرمهم الاستفادة مما تبقى لهم من الأرض، حيث تُصنّف الأراضي في القدس إلى (35% مستوطنات، 30% مناطق غير مسموح البناء بها، 22% مناطق خضراء، و 13% للفلسطينيين تشمل على 20 تجمع سكني فلسطيني بما فيها البلدة القديمة وهي تعادل 9 كم² فقط من أصل 72 كم² المساحة الإجمالية للقدس الشرقية بعد التوسعة التي قامت بها البلدية الإسرائيلية بعد عام 1967، ناهيك عن إجراءات

الترخيص المعقدة والمكلفة للغاية، حيث بلغت رسوم منح الترخيص ما يزيد عن (70000 دولار) للوحدة السكنية بمساحة 120م² وهذا يزيد عن تكلفة الترخيص والبناء في الأراضي الفلسطينية المحيطة، وهي كلها عوامل استفزازٍ تهدف إلى تركيع الفلسطينيين وقهرهم ودفعهم إلى اليأس والاستسلام.

المقدسات الإسلامية والمسيحية:

فقد اطلق الاحتلال العنان لمستوطنيه لاستباحة المسجد الأقصى بمحاولة التدخل في ادارته وحصار كنيسة القيامة وكنائس القدس بقرارات حكومية، حيث تستمر الحفريات واستفزازات المستوطنين والمتطرفين اليهود بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية؛ وخاصةً المسجد الأقصى المبارك الذي يجري الآن بحث تقسيمه زمانياً ومكانياً بين المسلمين واليهود من قبل الكنيست الإسرائيلي في تجاهل واضح لما يعني هذا المكان المقدس لأكثر من مليار ونصف مسلم، الأمر الذي يمثل خطراً كبيراً على المنطقة وعلى العالم بأسره. إضافةً إلى القيود الهائلة على حرية العبادة من حيث التدخل في عدد القادمين إلى أماكن العبادة وتحديد أعمارهم والتدخل في المؤسسات الراعية للمقدسات ومنع أعمال الترميم، ولا ننس كذلك الحفريات الإسرائيلية اليومية تحت المساكن والأماكن التاريخية والدينية في القدس منذ عام 1967 وهي مستمرة حتى اليوم مما يهدد بانهارها واندثارها، الأمر الذي يؤكد على فشل دولة الإحتلال في إدارة أمور المدينة المقدسة.

التهجير والترحيل:

شملت مخططات التهجير والترحيل مخططات إسرائيلية تهدف إلى فصل أحياء فلسطينية عن المدينة، بهدف إيجاد "أغلبية يهودية"، في المدينة والتي من شأنها إخراج ما بين 120-150 ألف مقدسي من أحياء مدينة القدس مثل كفر عقب، في شمالي المدينة ومخيم شعفاط وعناتا شرقي المدينة، وفي المقابل فإنه يجري التخطيط لضم أكثر من ربع مليون مستوطن إلى سكان القدس لإيجاد واقع جديد يكون فيه 750 ألف نسمة في القدس من بينها 180 ألف فلسطيني فقط، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي الضغط والعمل لإفراغ القدس ومحيطها من أهلها، بغية تحقيق حلمها بمشروع القدس الكبرى، حيث تواجه 41 عائلة بدوية من سكان منطقة الخان الأحمر مخططاً إسرائيلياً لترحيلهم، في محاولة منه لتنفيذ لربط مستوطنة معاليه أدوميم E1 المخطط الاستيطاني الكبير لتفريغ منطقة شرق القدس المعروفة باسم بمدينة القدس المحتلة وتوسيع حدود المدينة على حساب المقدسيين، وفي السياق ذاته تسلمت 84

عائلة (حوالي 1200 فرد) من أهالي سلوان جنوب القدس بلاغات وإخطارات لإخلاء منازلهم في الحي أن جمعية "عظيرت كوهنيم" تسعى للسيطرة على 5 دونمات و200 ، حيث "الصالح" جمعية عظيرت كوهنيم متر مربع تعود لاراضي حكومية منذ الفترة العثمانية كما يزعمون.

وفي موضوع إخلاء المنازل في البلدة القديمة ومحاولة لخلخلة النسيج الفلسطيني كما هو الحال في اخلاء قبانية "ام هارون" ومنازل الشيخ جراح وحي بطن الهوى وسلوان، وكلها أحياء مقدسية لترحيل شرق القدس من سكانها البدو، وما تبع ذلك من عمليات هدم لمنازل E1ساكنيها، وكذلك افراغ منطقة الفلسطينيين وإجراءات لتوسيع الاستيطان.

أيها السادة،،،

ان الاستقرار في فلسطين بإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس هو إسهامٌ في إستقرار في المنطقة بل الاستقرار العالمي وهو ضرورة ملحة ولا مجال لتخيلات المراهنين على ضعف وإنهاء الشعب الفلسطيني، فشعبنا صامد باقٍ في أرضه.

أقول للعالم الحر وإخواننا وأصدقائنا في العالم لا تتركوا الفلسطيني وحيداً، ولتكن القدس سؤالاً على لسان كل مسؤول وفرد منا ومنكم، ماذا أنا فاعل للقدس!؟

ماذا أنا فاعل لتمكين مؤسساتها!؟

ماذا أنا فاعل لتمكين أهلها!؟

ماذا أن فاعل لمواجهة الأسرلة والتهويد فيها!؟

السيدات والسادة... نعم/ إنها أكثر من 50 عاماً من الاحتلال والقهر والجوع والتشريد في الأرض، ولكنها أيضاً 50 عاماً من الصمود والتجذر في الأرض والتمسك بالحق،،،

السيدات والسادة ،،،

في الختام ان سيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن قائدٌ مؤمن بالسلام و يبحث عن شريكٍ لذلك، سلامٌ مبني على الحقوق وفي مقدمتها عاصمتنا القدس، لأننا ندرك أن خلاص القدس وانتهاء معاناة أهلها ومساجدها وكنائسها ومؤسساتها لا يمكن أن يتم إلا بتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحرية الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس دُرّة التاج وقلب القضية الفلسطينية.

وشكراً،،،